اقتصاد المعرفة والمراكز الاستشارية: تجارب دولية

Knowledge economy and advisory centers: international experiences

أ. **ثريا بنت محمد الربيعان:** باحثة في مرحلة الدكتوراه، جدة، السعودية

Mrs. Thuraya bint Muhammad AlRubaian: PhD researcher, Jeddah, Saudi Arabia

Email: thria30@hotmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i4.247

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعرفة التي تساهم في النمو الاقتصادي، والتي استخدمت كأداه هامة ومبتكرة في العديد من الدول، وهذا ما يستدعي التطرق لدراستها بشكل مفصل للاستفادة منها في الدول العربية، وكذلك التعرف على العوائق التي يمكنها أن تحد من كفاءة وتفعيل الاقتصاد المعرفي، ثم ايجاد حلول لتجاوز تلك التحديات والعوائق ثم وضعها في الاعتبار في عملية التخطيط كهدف استراتيجي عند بناء الكيان الاقتصادي. واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي بالإضافة إلى أسلوب مقارنة بين التجارب الدولية المتاحة وكيف يساهم اقتصاد المعرفة في عملية النمو والتطور الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن الدول المتقدمة هي من بدأت في وضع اقتصاد المعرفة كأداة لتوجيه وتطوير اقتصادها وربطها بخطة زمنية واهداف استراتيجية محددة وظهرت عليها عوامل النجاح وواكبت التطور والتنمية في ظل المتغيرات الحالية، ولكن عدد الدول العربية التي تحولت إلى الاقتصاد المعرفي مازال قليلاً نسبياً وخاصة في الدول النامية. وأوصت الدراسة بضرورة وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال اقتصاد المعرفة، مع استخدام المساحة الكبيرة للسوق العربية لنشر المنتجات المعرفية مع العمل على دعم الأبحاث العلمية في ذلك المجال التقني والمعرفي للاستفادة من تلك الدراسات بكفاءة لتحقيق الأهداف المرجوه.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، المعرفة، اقتصاد المعرفة، المراكز الاستشارية، تجارب دولية.

Abstract:

The study aimed to identify the knowledge that contributes to economic growth, which was used as an important and innovative tool in many countries, and this requires a detailed study of it to benefit from it in the Arab countries, as well as to identify the obstacles that can limit the efficiency and activation of the knowledge economy, then Finding solutions to overcome these challenges and obstacles and then taking them into account in the planning process as a strategic goal when building the economic entity. The researcher adopted the descriptive approach, in addition to a method of comparison between the available international experiences and how the knowledge economy contributes to the process of economic growth and development. The study concluded that the developed countries are the ones who started developing the knowledge

economy as a tool to direct and develop their economy and link it to a time plan and specific strategic goals. Success factors appeared on them and kept pace with development and development in light of the current changes. However, the number of Arab countries that have switched to the knowledge economy is still relatively few, especially in other countries. developing. The study recommended the need to develop national strategic plans to move the wheel of economic development through the knowledge economy, while using the large area of the Arab market to publish knowledge products while working to support scientific research in that technical and knowledge field to draw from those studies efficiently to achieve the desired goals.

Keywords: economy, knowledge, knowledge economy, advisory centers, international experiences.

المقدمة:

المعرفة ثروة غير قابلة للتدمير، لأنها موجودة ما دام العقل البشري قادرًا على البحث والابتكار، ولهذا أصبحت المعرفة عاملاً رئيسياً في بناء اقتصادات الدول، وقد أدى ذلك إلى ظهور مصطلح المعرفة الاقتصاد، والمعرفة محرك رئيسي للنمو الاقتصادي. يهيمن على العالم الآن تقنيات الاتصال والمعلومات المختلفة، وقد مثلت التكنولوجيا جوهر اقتصاد المعرفة، وأصبح اقتصاد المعرفة الآن أحد أسباب تقدم أي مجتمع، وهذا النوع من الاقتصاد يختلف عن التقليدي. الاقتصاد الذي يركز فيه على رأس المال البشري والابتكار والتكنولوجيا. إن العنصر الأساسي في اقتصاد المعرفة هو المعرفة نفسها والتي تعد من أهم الموارد التي تدخل في العملية الإنتاجية (توفيق، 2018، صفحة 105)

أحد التعريفات التي تعرف اقتصاد المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي يخلق الثروة من خلال عمليات المعرفة والخدمات (إنشاء وتحسين وتبادل وتعلم وتطبيق واستخدام المعرفة بأشكالها) في مختلف القطاعات، اعتمادًا على الأصول البشرية والمادية ووفقًا للخصائص والقواعد الجديدة يقدم التعريف تعريفًا موجزًا لاقتصاد المعرفة دون التركيز على الهدف المراد تحقيقه (لحمر، 2015، صفحة 233)

إن عملية الانتقال والتحول إلى اقتصاد المعرفة لها متطلبات وشروط متعددة، من بينها سياسة واضحة في مجال المعلومات تتوافق مع أهداف كل دولة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع القطاعات. يتيح مجال المعرفة للدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص فرصًا لمواكبة

تقدم الدول المتقدمة في سباق المعرفة، وإذا نجحت في ذلك، فإن السوق سينعكس إيجابًا على شعوبها. يجب أن يتحسن كل اقتصاد ناجح باستمرار وأن يولي اهتمامًا متزايدًا للمجالات الرئيسية. يمكن أن يضمن ذلك الاستدامة وتحسين مكانة الدولة في بيئة تنافسية. القدرة التنافسية والمعرفة والبحث والتطوير هي أولويات كل بلد اليوم. ومع ذلك، أكثر من الوضع الحالي للبلد، فمن الضروري أن تأخذ في الاعتبار المدى الطويل استدامة هذه المجالات لبناء اقتصاد قوي ومستدام. في عالم اليوم، أصبحت قضايا الاستدامة ملحة بشكل متزايد. بين مختلف مناهج تعريف هذا المفهوم، السمة المشتركة هي التوجه المستقبلي. اقتصاد تعتمد الاستدامة عادة على فكرة كفاءة الموارد. كاقتصاد مستدام حول مستقبل طويل الأجل، وهو غير معروف إلى حد كبير، أسئلة حول المعرفة التي يمكن أن تضمن يجب الاستجابة لاستقرار البلد ونموه على المدى الطويل (خضر، 2010، صفحة 18)

إن اقتصاد المعرفة ليس مجرد مفهوم نظري جديد، بل هو حقبة جديدة لها الاختلاف الأساسي عن عصر الاقتصادات الزراعية والصناعية. على الرغم من أنه ظهر فقط في أوائل التسعينيات، كان لها بالفعل تأثير وتسبب في تغييرات في معظم المجالات سواء اجتماعية أو اقتصادية، وهذا التأثير ينمو باستمرار. اتجاه تطوير اقتصاد المعرفة هو تشكيل اقتصاد المعرفة، والذي سيعني بداية مرحلة جديدة في تطوير الاقتصاد العالمي. تعود فكرة الاقتصاد القائم على المعرفة إلى التسعينيات. هدفها الأساسي كان للدول الأوروبية اللحاق بأمريكا في التطور التكنولوجي. ظهرت العديد من النظريات التي تحدد اتجاه الدول الأوروبية. قضايا الاستدامة التنمية واقتصاد المعرفة اتجاهان للتنمية معظم البلدان من العالم، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لفت الانتباه (عبد المنعم و قعلول، 2019، صفحة 6).

ووجد أن البلدان تواجه تغييرات مستمرة في التطور العلمي والتقني، ولكن هناك أيضًا اتجاهات حديثة جديدة في طريقة قيامهم بأعمالهم. وكل مشارك في هذا السوق العالمي مجبر على تكييف أنشطته مع هذه التغيرات السريعة. بلدان يسعون جاهدين لزيادة مستوى تنميتهم اعتمادا على الموارد المتاحة. الموارد هي لتحقيق التنمية، ولكن نظرًا لأن معظم الموارد محدودة، فيجب استخدامها أيضًا في سياق تلبية احتياجات الأجيال القادمة. في معظم البلدان اليوم، عملية مستدامة تتماشى التنمية بشكل جيد مع عملية تطوير اقتصاد المعرفة. لتحقيق التغييرات المناسبة، تحتاج العمليتان إلى التنسيق (العنزي، 2014، ص 3).

وفي الغالب ما يكون اقتصاد المعرفة شرحها كطريقة ممكنة لتحويل المجتمع لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام كذلك لحل التحديات المناخية المختلفة الناشئة عن ندرة الموارد المتزايدة. مرتكز على هذا، فإن الفكرة الرئيسية للمقال هي زيادة التركيز على العوامل المتعلقة بالمعرفة الاقتصاد الذي يؤثر على نمو تنافسية الدولة مما يساهم في تحسينها الاستدامة. يتركز الاهتمام على التأثيرات

المتبادلة والتأثيرات العامة على بلد مجالات البحث الرئيسية هذه: الاقتصاد القائم على المعرفة، والقدرة التنافسية، والاستدامة (أبو الشامات، 2012، ص 598) يعد اكتساب المعرفة والخبرة واستخدامها في النشاط الاقتصادي أحد التوجهات الاستراتيجية التي تبحث عنها الدول عادة. مع التطورات التقنية والإعلامية التي حدثت في العقود الأخيرة، ظهر نمط جديد من الاقتصاد القائم على المعرفة، مما يلقي بظلال من الشك على اتجاه الدول العربية ومدى استفادتها من تجارب الدول المتقدمة والناشئة في هذا المجال (علة، 2014، ص 7).

مشكلة الدراسة:

يوفر التقدم التقني الهائل الذي تحقَّقَ على المستويات كلّها تشكيلة غير مسبوقة من المنتجات والخدمات المعرفية الناتجة عن الاقتصاد المعرفي التي يعبر مدى توافرها عن المستوى التنموي الذي حققته الدول، وهو ما جعل مجموعة من الدول العربية تتبوأ مستويات عالية من التنمية البشرية تمكنها من الانتقال باقتصاداتها إلى الاقتصاد الجديد. وبالتالي تتلخص إشكالية هذه الدراسة في استنباط أهم الدروس المستفادة من بعض التجارب المهمة العالمية في اقتصاد المعرفة

وقد تناولت الدراسة هذه الإشكالية عن طريق الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ماهي أهم التجارب الدولية التي تحولت نحو اقتصاد المعرفة؟
2. ما هي أكثر الدول تصدراً لمؤشر اقتصاد المعرفة؟
3. ماهي فوائد اتجاه الدول نحو اقتصاد المعرفة؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وذلك لبيان ماهية اقتصاد المعرفة، وخصائصه، والفرق بينه وبين الاقتصاد القائم على المعرفة. بالإضافة إلى الأسلوب المقارن لمقارنة التجارب الدولية في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في حقيقة أن المعرفة أصبحت أولوية للدول في حل مشاكل البطالة والفقر وانخفاض مستويات التنمية، مما يستدعي الدراسة في اتجاه الدول العربية نحوها وإلى أي مدى تستفيد من الدول المتقدمة في هذا المجال. وقد تطرقت الدراسة إلى التجارب الدولية في التحول نحو اقتصاد المعرفة، وتم التركيز على التجربة الفنلندية والماليزية في التحول نحو اقتصاد المعرفة، وأثر هذا التحول على قطاعي التعليم والتكنولوجيا.

وتنبع أهمية الدراسة من خلال محاولة إيجاد حل لمواجهة العوائق التي واجهت عملية التنمية في البلدان، مما يتطلب نظرة جديدة في التوجهات الاقتصادية فيها، وذلك بالاعتماد على المعرفة في النشاط الاقتصادي والمعرفة الاقتصادية، وجعلها هدفاً استراتيجياً تتطلع إليه المجتمعات.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تناوُل التجارب الدولية في التحول نحو اقتصاد المعرفة، كما يطمح هذا البحث إلى معرفة اقتصاد المعرفة من حيث نشأته ومفهومه وخصائصه، ومن ثم تحديد إمكانية الدول من التوجه نحوه لأنَّه الخيار الاقتصادي للسير في ركب التقدم العلمي والتنمية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة طمان وآخرون (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الهجرة في اقتصاد المعرفة وذلك من خلال مراجعة مجموعة من البيانات المتاحة بخصوص التوزيع العالمي للاستثمارات في المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والمعاملات الدولية في الخدمات كثيفة المعرفة ورسوم الإتاوة والترخيص، التوظيف حسب القطاع ومعدلات معرفة القراءة والكتابة، حيث توفر هذه البيانات أساسًا لتقييم نقدي أولي لمفهوم اقتصاد المعرفة العالمي. النتائج – فشل استخدام مصطلح "اقتصاد المعرفة العالمي" في الاعتراف بالتفاوت توزيع النشاط الاقتصادي القائم على المعرفة. علاوة على ذلك، كما تم تشكيلها حاليًا، فإن فكرة اقتصاد المعرفة العالمي، والذي يركز على المعرفة كما يتم تصورها في المجال التجاري أنشطة الدول المتقدمة، وتطل على تنوع المعارف الموجودة في العالم اليوم.

2. دراسة جدو (2020)

في العديد من الدول، حددت السياسة الحكومية والعمل الأكاديمي الدور المتزايد للتعليم العالي والبحث في اقتصاد المعرفة على مستوى العالم. لا يقتصر دور التعليم العالي على تعزيز التنمية الاقتصادية للأمم وتوفير الفرص للأفراد، بل يمتد أيضًا إلى تعزيز التنوع الثقافي والديمقراطية السياسية والتجارة. يتم التركيز بشكل صحيح على كيف يمكن للتعليم العالي أن يخدم المجتمع بشكل أفضل ويعزز التعاون الدولي. ومع ذلك، فقد تم إيلاء القليل من الاهتمام لكيفية نشاط التعليم العالي والبحوث في عمليات العولمة، ويتم إعادة تشكيلها من خلال العولمة مع تأثيرات "التغذية المرتدة" في الدول.

3. دراسة بن الشيخ ودر يفل (2018)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير اقتصاد المعرفة في مجالات متعددة سواء المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو في شكل المجتمع والحياة عامة، وهو ما جاء نتيجة للخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية والأهداف المحددة التي وضعتها تلك الدول لردم الفجوة المعرفية بينها منذ الربع الأخير من القرن الماضي. تركز هذه الدراسة على الاستراتيجيات الوطنية والخطط التي تم وضعها في بعض الدول العربية وما هي توجهاتها نحو الاقتصاد المعرفي وذلك من خلال استخدام المؤشرات الخاصة على تلك المستويات لتحليلها واستخلاص النتائج من خلالها، وقد أظهرت المؤشرات بأن معدل استهلاك المنتجات المعرفية يعتبر عالٍ، وهو ما يدعو إلى الحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة حتى يتم تفعيل المشاركة بالعنصر البشري مواكبة الموجات التنقية المعرفية الجديدة، ثم مساهمة تلك الموارد البشرية في عملية التحول الاقتصادي إلى الاقتصاد المعرفي والذي يكفل حل العديد من المشاكل المجتمعية والاقتصادية من فقر وبطالة ومستويات التنمية المنخفضة.

4. دراسة عليمات (2013)

هدفت الدراسة إلى فحص المساهمات في الفكر العربي والنماذج العربية والتي اختصت بمجال الاقتصاد المعرفي وذلك للتعرف على خصائصها، ثم الوصول إلى التحديات والعوائق وكيفية التغلب على تلك التحديات، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتقوم على استقراء وفحص النتاج الفكري العربي في المجال. وقد تم حصر 189 دراسة نشرت مابين 1985 إلى 2017 في شكل دراسات ومقالات دوريات (59) %وأوراق مؤتمرات (6.21) %وكتب ودراسات منفردة (7.14 %)ورسائل جامعية (7.4،) %ورغم أن الرصيد يتوزع على 17 دولة عربية إلا أن ثلاث دول استأثرت بمعظم النتاج هي مصر والجزائر والأردن. وقد تبين انهم رغم أهمية منظومة الإبداع والابتكار في بناء اقتصاد المعرفة إلا أن الإسهام في هذا القطاع محدود للغاية، كما تبين أن الاستثمار في البشر (رأس المال الفكري) هو المحور الرئيس للولوج إلى اقتصاد المعرفة وهو ما ينطبق أيضاً على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5. دراسة (حمدان، 2009)

تناولت هذه الدراسة التطبيقات العملية لاقتصاد المعرفة وملامحه الأساسية في سورية، وقد وصل إلى نتيجة مفادها أن التطبيقات المعرفية في سورية ماتزال تجري في جزء من سلسلة القيمة في بعض الشركات، مع أن سورية تمتلك كثيراً من الخصائص، كالموقع الاستراتيجي، والموارد الطبيعية، والنخب العلمية، والأطر القيادية، والطاقات البديلة.

6. دراسة الريس، (2007)

تناولت هذه الدراسة التجارب الدولية والعربية في التحول نحو اقتصاد مع التركيز على التجربة الفنلندية والماليزية دولياً، والتجربة الإمارتية والسعودية والمصرية عربياً. وقد قُسم هذا البحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي: في المطلب الأول استعرضت الدراسة التجارب الدولية في التحول نحو اقتصاد المعرفة وركز البحث على التجربة الفنلندية والماليزية دوليًا. وفي المطلب الثاني تناول البحث التجارب العربية في التحول نحو اقتصاد المعرفة وركز البحث على التجربة الإمارتية والسعودية والمصرية. وقد أسفر البحث عن أربعة نتائج أهمها: إن التجارب الدولية التي تم استعراضها تؤكد أن هذه الدول قد قطعت شوطًا هائلاً في اقتصاد المعرفة، وحققت فيه مالم تحققه الدول العربية. كما أسفرت الدراسة عن أربع توصيات أهمها: دراسة التجارب الدولية التي توجهت بالفعل صوب اقتصاد المعرفة، وأحرزت نجاحًا بالنسبة لمؤشر المعرفة، وتطبيقها في مصر (الريس، أماني، 2007).

7. دراسة بول و فوراي (2002)

تستعرض هذه الدراسة الموضوعات الرئيسية المتعلقة بتطوير الجديد الاقتصادات القائمة على المعرفة. بعد وضع ظهورهم في منظور تاريخي واقتراح إطار نظري يميز المعرفة عن المعلومات يصف المؤلفون الطبيعة المحددة لهذه الاقتصادات. استمروا في التعامل مع بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالمهارات والقدرات الجديدة المطلوبة للاندماج في اقتصاد قائم على المعرفة؛ الجغرافيا الجديدة التي تتشكل (حيث المسافة المادية يتوقف عن أن يكون مثل هذا القيد المؤثر) ؛ الشروط التي تحكم الوصول إلى كلا المعلومات والمعرفة ، ليس أقلها بالنسبة للبلدان النامية ؛ التطور غير المتكافئ للعلم ، المعرفة التكنولوجية (بما في ذلك التنظيمية) عبر مختلف قطاعات النشاط ؛ المشاكل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وخصخصة المعرفة. والقضايا الثقة والذاكرة وتشرذم المعرفة، ووصل البحث إلى نتيجة مفادها أن نمو اقتصاد المعرفة يرتبط ارتباطاً أساسياً بتوافر الخبرات العلمية والفنية العالية، والاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة وصف طبيعة اقتصاد المعرفة وتدوين بعض النظريات في المنظور التاريخي حتى تصل إلى مدى ارتباط تلك المعرفة بالخبرات العلمية وكيفية استخدامها كما حدث في دراسة بوول أ وديفيد دومنيك فوراي، أما دراسة حمدان فقد تناولت بحث في التطبيقات التي اختصت باقتصاد المعرفة وكيفية استخدام الموارد الطبيعية وأنواع من الطاقات البديلة كإحدى الأدوات التي يمكن توظيفها في هذا النوع من الاقتصاد، دارسة د.جابر محمد عبد الجواد عمل على التركيز على كيفية الوصول إلى النجاح ومرحلة التنافسية مع ضمان الاستدامة في بيئة من المتغيرات وقد استخدم

طريقة TOPSIS ونموذج الانحدار للإجابة على فرضيات الدراسة وعمل على دراسة التطورات في العديد من الدول الأوروبية مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات الاقتصادية ومدى ارتباطها باقتصاد المعرفة، أما دراسة الريس ، أماني فقد تناولت التعرف على بعض مفاهيم ومؤشرات اقتصاد المعرفة وتطبيق تلك التجربة في العديد من الدول مثل الإمارات والسعودية ومصر ، وحاولت الدراسة استعراض التجارب الدولية في عملية التحول الاقتصادي من التقليدية إلى اقتصاد المعرفة، أما دراسة أسماء بن الشيخ ودريفل فقد حاولت الدراسة معرفة العلاقة بين اقتصاد المعرفة في ظل العولمة وكيفية توظيف تلك المعرفة في مواجهة العديد من التحديات في الدول النامية مثل البطالة والفقروالعديد من مشكلات المجتمع، أما دراسة طمان وأخرون فقد كان الهدف منها هو التعرف على فكرة اقتصاد المعرفة العالمي وقد عملت الدراسة على استخدام بيانات كمؤشرات التوزيع العالمي للاستثمارات في التقنيات الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعناصر أساسية تعتمد عليها تجربة اقتصاد المعرفة، أما دراسة جدو، فؤاد2020 فقد اتفقت مع دراسة رامي تقي الدين فقد ذهبت الدراسة إلى أن العمل الأكاديمي والبحث في اقتصاد المعرفة هو ما يعمل على إتاحة الفرص في التحول الاقتصادي بالإضافة إلى التنوع الثقافي والسياسي والتجاري وهو ما يساهم في التوجه إلى العولمة، وأن رأس المال البشري هو من أهم العوامل في ذلك، ثم دراسة محمد مقبل عليمات التي عملت على تحليل المساهمات الفكرية في المجال الاقتصادي وخاصة اقتصاد المعرفة ثم محاولة اكتشاف التحديات والعوائق ثم كيفية التغلب عليها للنجاح في عملية التحول الاقتصادي والتطور إلى اقتصاد المعرفة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استخلصت الدراسات إلى أن عملية التحول للاقتصاد المعرفي تتطلب العديد من الموارد أهمها الموارد البشرية أو ما أطلق عليه رأس المال البشري ولا يمكن التوصل إلى التنمية في هذا الاتجاه إلا بتكثيف البحث العلمي والتركيز على الدراسات التي تساهم في الدفع بعجلة التنمية نحو اقتصاد المعرفة، مع استخدام العديد من المؤشرات الخاصة بتوزيع الاستثمارات وعلاقة ذلك بالمتغيرات وكيفية اتاحة الفرصة لتطبيق تجربة اقتصاد المعرفة في العديد من الدول ومدى الاستفادة من تلك التجارب لتطبيقها في اقتصاد الدول العربية، ومع المتغيرات المتسارعة فإن تلك المقارنات هي ما تساهم في وضع الاستراتيجيات مع الأخذ في الاعتبار الإمكانات البشرية وتوظيفها وتنميتها لتخريج كوادر مدربة على التقنيات الحديثة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تمكنها من مواجهة التحديات التي تعوق عملية التحول الاقتصادي وتطبيق اقتصاد المعرفة عبر قنوات متنوعة ومبتكرة واسعة المدى مرتبطة بالعولمة ومرونتها المتميزة بجسور من التواصل بين المجتمعات والبيئات الاقتصادية.

المبحث الأول: اقتصاد المعرفة - ماهيته ونشأته وخصائصه

أولاً: اقتصاد المعرفة:

في عالم يتسم بالتغير السريع والدائم، بدأ نمط اقتصادي جديد يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، بناءً على أسس جديدة. لقد أصبح جزءًا نشطًا من كل نشاط وعمل، مما أدى إلى كفاءة أكبر وملاءمة أكبر لاحتياجات الناس والمجتمع يسمى اقتصاد المعرفة، وربما يرتبط استخدام كلمة المعرفة بكلمة الاقتصاد. وهو ما لا يعني ظهور مصطلح جديد لم يستخدم في الماضي يحدد تعريف المعرفة ومفهومها (محمود، 2019).

- استخدمت هذه التسمية للتركيز على إحدى الجوانب الاقتصادية المختلفة والتي تعمل على جمع البيانات والمعلومات بشكل تقني باستخدام الأدوات الاقتصادية الرقمية والتطبيقات المتاحة في ظل ثورة التكنولوجيا.
- يقصد بهذا المصطلح أنه العامل الرئيسي والمحرك لنمو والتطور الاقتصادي معتمداً على توفير البيانات ووسائل الاتصالات مع ابتكار وسائل أخرى معتمدة على رأس المال البشري وهي أهم الأصول في هذا النوع من الاقتصاد.
- ولكن هناك تعريف آخر بأنه إحدى فروع علم الاقتصاد ولكنه مرتبط بعوامل لتحقق نوعاً من الرفاهية وذلك بمساهمة ذلك العلم في العديد من الدراسات والعلوم التي تصل إلى أنواع واسعة من المعرفة وهو ما يدخل في خلق المعرفة وعمليات الإنتاج والتي تحقق التطور والتحول إلى الاقتصاد المعرفي ضمن استراتيجات لتحقيق أهدافاً تسعى إلى الاستدامة مع مواكبة التغيرات الحالية.

ثانياً: المعرفة ومضامينها:

المعرفة هي نتاج تفاعل حيوي ناتج عن كل مجتمع من مجتمعات الخبرة الناتجة عن تجارب الحياة الحقيقية والواقعية، وفي الوقت نفسه نتاج المختبرات والبحوث والدراسات. كما أنه لا يحمل جنسية أو جنسية، لكنه مشترك للجميع. "المعرفة تعني الإدراك والفهم والتعلم، وهي مرتبطة بحالة أو حقيقة أو جانب أو مشكلة معينة، بناءً على البيانات والمعلومات المتوفرة المتعلقة بها، وهنا لا بد من التمييز بينها وبين البيانات والمعلومات التي لها علاقة مباشرة بها وتسمح بالوصول إليها، لأن البيانات تمثل المادة الخام التي يتم الوصول إليها وتجميعها بناءً على ما يحدث من أحداث وحقائق، حيث يتم تمثيلها بالأرقام والكلمات والأشكال والصور أو رموز لمنحهم الاستفادة منها، فيما يتعلق بالمعلومات، هي البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الوصف الكمي وتحليل البيانات

والمعالجة اليدوية أو المحوسبة أو الكلية ، بطريقة تخدم الغرض أو المنطقة المحددة التي ترتبط بها ، أي أنها تمثل المعنى. الرموز والعلامات والكلمات والأشكال والصور الواردة في البيانات. في حين أن المعرفة هي في الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات المتعلقة بقدرة الشخص الأصلي والمكتسب، بحيث تمنحه الإدراك والإدراك والفهم للمعلومات التي يتم الوصول إليها بفضل البيانات المرتبطة بحالة معينة، ظاهرة، مشكلة أو منطقة. فيما يتعلق بالمعلومات، يتم الوصول إلى البيانات عن طريق الوصف الكمي وتحليل البيانات ومعالجتها يدويًا أو محوسبًا أو كليهما، وبطريقة تخدم الغرض أو المجال المحدد الذي ترتبط به، أي أنها تمثل معنى الرموز والعلامات والكلمات والأشكال والصور الواردة في البيانات. في حين أن المعرفة تكمن في الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات التي تتعلق بقدرات الشخص الأصلي والمكتسب، بحيث تعطيه الإدراك والإدراك والفهم للمعلومات التي يتم الوصول إليها من خلال الوضع والظاهرة والمشكلة الخاصة بالبيانات.

ثالثاً: نشأة اقتصاد المعرفة:

ترافق انتشار العولمة وفتح الأسواق لبعضها البعض على نطاق عالمي مع تطور كبير وسريع لتقنيات المعلومات، فيما يتعلق بهذا المزيج من التقنيات الإلكترونية الدقيقة، وتقنيات الكمبيوتر، وتقنيات الاتصال وتقنيات حفظ ومعالجة ونقل ونشر المعلومات في الثلاثين سنة الماضية. ونتيجة لذلك، تطورت الشركات إلى شركات معلومات تعتمد فيها اقتصاداتها ورفاهية سكانها إلى حد كبير على تكنولوجيا المعلومات، وهو ما يتجلى في اعتماد القطاعات الاقتصادية المختلفة على تقنيات المعلومات. المعلومات التي توفر سرعة ودقة المعلومات. كان أهم نتاج لتكنولوجيا المعلومات هو ظهور بنوك المعلومات العالمية وشبكات خدمات المعلومات التي جمعت المعرفة البشرية ومنتجات الفكر الإنساني ووضعتها في متناول العلماء والباحثين وطلاب العلوم. نظام قاعدة بيانات المعلومات "Dialog" – على سبيل المثال – يحتوي على أكثر من 300 قاعدة بيانات معلوماتية في مختلف فروع المعرفة في العلوم الطبيعية والإنسانية. تحتوي كل قاعدة بيانات على بيانات ببليوغرافية شاملة حول البحث المنشور في كل مجال، وملخصات تفصيلية له، والمصدر الذي تتوافر منه المادة العلمية والعديد من البيانات الوصفية الأخرى (الصغير، 2018).

رابعاً: مفهوم اقتصاد المعرفة:

بدأت اقتصادات دول العالم في التحرك نحو اتجاهات جديدة أطلق عليها اسم مختلف، مثل الاقتصاد الجديد لما بعد الصناعة، واقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي والإلكتروني والافتراضي والاقتصاد الإلكتروني اقتصاد الشبكة والاقتصاد الملموس وأخيراً اقتصاد المعرفة. إنه اقتصاد تلعب فيه المعرفة دورًا أساسيًا في تكوين الثروة، وتحتل مساحة أكبر وأعمق من

الأشكال الاقتصادية السابقة. لا توجد حدود أخرى لدور المعرفة في الاقتصاد، حيث أصبحت مكونًا أساسيًا في عملية الإنتاج، ويتم تحقيق الكثير من القيمة المضافة فيه (حناش وإلياس، 2018).

خامساً: الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة.

إن اقتصاد المعرفة هو اعتماد الاقتصاد علي تقييم وصناعة وتداول القيم المعرفية بين الدول ، يصب اعتماده الاساسي على مقدار ونوع المعلومات المتاحة، وامكانية الوصول إليها، وفيما يلي أبرز الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة:

- المصدر الرئيسي ورأس المال الرئيسي هو المعرفة وهي أهم مصدر للثروة والسلطة.
- العالمية: تعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح بفضل التطورات التكنولوجية الهائلة وتدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي.
- ج- التشتت: لأن التكنولوجيا الحديثة جعلت من الممكن للجميع رؤية المعرفة، وبدأ احتكار الشركات الكبرى في الانهيار لمصالح الناس.
- د – التنوع: يقدم خطًا ضخمًا ومكثفًا من المنتجات المتنوعة التي تلبي احتياجات ورغبات شرائح مختلفة من الأفراد والشركات، والتي استهدفت فقط شرائح كبيرة، بطريقة تسرع التصميم وإنتاج المنتج، وتتغلب على الأخطاء ويقلل من حجم التخزين.
- هـ- الانفتاح: أصبح تعاون الشركات وحتى مع الناس لإنتاج المعرفة أمراً طبيعياً ومطلوباً، في إطار شراكة تتجاوز الحدود وسيكولوجية مركزية ضيقة.
- و- نموذج إداري جديد مبني على منظور معرفي متكامل، ويتعامل مع نظرة شمولية لعملية الإنتاج التي تتجاوز المدى القصير وتقتصر على أهداف الشركة.
- ز- قوة عاملة ذات مهارات وخبرات عالية وتخضع للتطوير المستمر والعمل من قبل فريق متكامل يستطيع فيه كل فرد في أي مرحلة إبداء الملاحظات والاقتراحات ليس فقط للمرحلة التي يعمل فيها ولكن لمراحل أخرى (زبيدي وخليل وعمر ، 2019).

سادساً: مؤشرات اقتصاد المعرفة:

للاقتصاد المعرفي مؤشرات تحدد أنه النمط السائد في الاقتصاد، وتوضح درجة النجاح في استهدافه، مما يسمح بإجراء مقارنات بين الدول لتحديد مستوى التنمية الاقتصادية المحقق والمؤشرات التي تقيس مدخلات المعرفة والمخزونات والشبكات، النشر والمخرجات والإدارة، بما في ذلك:

- نسبة المكون المعرفي في أسعار السلع والخدمات والمنتجات.
- الميزان التجاري للدولة بالنسبة لتجارة المعرفة (صادرات المعرفة وواردات المعرفة). بما في ذلك ميزان مدفوعات التكنولوجيا حسب نوع التكنولوجيا.

- ج- مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية التحتية (الهواتف والحاسبات والشبكات بما في ذلك الإنترنت) والمحتوى الرقمي، ومدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم.
- د- عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بما في ذلك العلامات التجارية.
- هـ- عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة لسن الفرد.
- و- نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين بالنسبة للسكان.
- ز- عدد المجمعات التقنية والبحث أو العلم وعدد حاضنات التقنية فأصبح اقتصاد المعرفة الجديد واقعا حيا وملموسا، وإن بدا للبعض أنه لا يزال في التعليم والتدريب، وتفوق على جميع الاقتصادات الأخرى بطرق غير مسبوقة، سواء من حيث الكمية المادية أو النوعية الملموسة. لأن الفرد هو حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد القائم على المعرفة، وبالتالي فإن المهارات الفردية والإبداع والابتكار ليست عوامل إنتاج فحسب، بل هي أيضًا مصادر للازدهار ودوافع للنمو الاقتصادي (مسعي والسعدي، 2015).

المبحث الثاني: الدروس المستفادة من التجارب الدولية في اقتصاد المعرفة

إن المشاركة في التجارب الدولية في التحول إلى اقتصاد المعرفة وتحديد آليات التغيير تجعل من الممكن تحقيق هذا النجاح في مجتمعاتنا العربية. لذلك سيركز هذا المطلب على التجارب الدولية لفنلندا وماليزيا في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وقد تم اختيار هذين البلدين لإحداث قفزة كبيرة في التحول إلى اقتصاد المعرفة. لكن الدراسة ستركز أولاً على طبيعة اقتصاد المعرفة وخصائصه والفرق بينه وبين اقتصاد المعرفة (سليمان، 2018، ص 8).

1) التجربة الفنلندية في التحول نحو اقتصاد المعرفة:

تستحق التجربة الفنلندية التعلم، حيث تحولت فنلندا في وقت قصير نسبيًا من اقتصاد يستخدم موارد طبيعية مكثفة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتزامن هذا التغيير مع الأزمة الاقتصادية الكبرى في أوائل التسعينيات، واليوم فنلندا ليست كذلك أحد أكثر الاقتصادات انفتاحًا في العالم. لكنها أيضًا واحدة من الاقتصادات الرئيسية القائمة على المعرفة (الشيخ، 2016، ص5).

بالنسبة للتعليم، استثمرت فنلندا بانتظام وبشكل مكثف في التعليم منذ الاستقلال، حيث أن الاستثمار في التعليم هو أساس اقتصاد المعرفة. بالنسبة لمجال التكنولوجيا، فقد تحول مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفنلندية من تصنيع المعدات إلى خدمات التصنيع (البرمجيات والخدمات الرقمية). وخير مثال على ذلك هو صناعة الألعاب سريعة الخطى لشركة Rubio \u0026 Sopel،

والتي تأسست في عام 2010. في نوفمبر 2013، تم بيع حوالي مليار دولار (حوالي ثلث سعر التجزئة لنوكيا) للمستثمرين اليابانيين. كما تم إنشاء شركات متعددة الجنسيات مثل Electronic Arts و Ericsson و Google و Huawei و Intel و Microsoft و Samsung.

ربما يمكن تلخيص أسباب نجاح التجربة الفنلندية في التحول إلى اقتصاد معرفي:

- الاتجاه نحو التكنولوجيا من خلال تشجيع الابتكار والاستثمار فيه، كبديل للاستثمار في الاقتصاد التقليدي.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير حتى بلغ حوالي 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- تطوير قطاع التعليم في فنلندا وتحوله إلى اقتصاد قائم على المعرفة (عبدالله، 2019).

الدروس المستفادة من هذه التجربة:

لا يمكننا أن نطمح لتطبيق التجربة الفنلندية بشكل كامل وذلك لوجود العديد من الاختلافات في نظام التعليم ومعاييره ولكن نستطيع أن نستلهم منها بعض الخطوات نحو التطور في هذا المجال، ومنه إن فلسفة العمل الجاد تأتي من الطموح الداخلي للوصول إلى النجاح في هذا التحول، وليس من مصدر خارجي، إن السياسات الحالية يجب أن تتوافق مع هذا التغيير في تشجيع الطلاب الملتحقين بتلك الأقسام التي تختص بالمعرفة والتكنولوجيا ثم العمل على دعم الطلاب سواء مادياً أو معنوياً، مراجعة المناهج وطرق التدريس واستخدام جميع الإمكانات الحديثة للتحول الرقمي والمساهمة في تدريب الطلاب على تلك الاساليب الحديثة لتقبلها ثم تحقيق التفوق العلمي من خلالها، وهذا ما يعمل على زيادة رأس المال البشري الذي هو اصل التحول إلى الاقتصاد المعرفي.

2) التجربة الماليزية في التحول نحو اقتصاد المعرفة:

تعتبر ماليزيا من أكثر دول النهضة في آسيا، وقد جذبت هذه النهضة انتباه المجتمع الدولي، حيث كان الاقتصاد الماليزي اقتصادًا أساسيًا، حيث كان يعتمد بشكل كبير على الزراعة حتى أواخر الستينيات من القرن الماضي، ولكن تبنت الحكومة الماليزية خطة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، وزادت من الاستثمار الأجنبي. ماليزيا أيضًا قادرة على تصميم وتصنيع رقائق الكمبيوتر، أعلى من الولايات المتحدة والهند والصين وروسيا، وبالتالي تحويل الاقتصاد الماليزي إلى اقتصاد قائم على المعرفة. استندت خطة الحكومة الماليزية إلى تدريب العنصر البشري وتطوير نظام التعليم، حيث اتجهت إلى إعادة تصنيف المدارس الحكومية وإنشاء مدارس ذكية (إلكترونية) تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم التكنولوجية، مما أدى إلى زيادة رقم المنتج الوطني إلى 84. 6 ٪. مليار في عام 2007، بزيادة قدرها 6. 4 ٪ عن عام 2006 (عباس، 2019).

مؤشر التعليم في ماليزيا:

معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين	النسبة الاجمالية للالتحاق بالمدارس			نسبة التلاميذ الى المعلمين	
	معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي	معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي	معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم العالي	المعلمون المدربون % نسبة مئوية	
2010-2005	2010-2001	2010-2001	2010-2001	2010-2005	2010-2005
92,5	94,6	68,7	36,5	14,6	____

(صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011)

ويبين الجدول السابق أن معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار بلغ 92. 5٪، مما يعكس رغبة الحكومة الماليزية في تطوير العنصر البشري المتعلم، ويظهر الجدول أيضًا معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية في جميع مستويات التعليم، مما يعني أن ماليزيا تعكس اهتمام الحكومة بالتحسين. نظام التعليم من خلال زيادة عدد المستفيدين. بعد عرض التجربة الماليزية في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة وما يصاحبها من نهضة في مختلف المجالات مثل التكنولوجيا والتعليم، فإن نجاح هذه التجربة واضح في مواجهة التحديات وتحقيق نتائج مثمرة (عباس، 2019).

ويعتبر أحد المؤشرات الرئيسية لتوجه الدولة نحو اقتصاد قائم على المعرفة هو حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يمثل إجمالي الإنفاق الجاري والرأسمالي (في القطاعين العام والخاص). حول العمل الإبداعي الذي يتم بشكل منهجي بهدف تحسين المعرفة بشكل منهجي. الاجتماعية واستخدام المعرفة في التطبيقات الجديدة، الذي يوضح بعض مؤشرات الاتجاه نحو اقتصاد قائم على المعرفة في مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية، كانت نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي في فنلندا في عام 2007 5. 3٪ وهي الأعلى. في مجموعة البلدان المختارة، تليها اليابان وكوريا الجنوبية، دولة الولايات المتحدة، بينما الهند وتركيا وإيران وماليزيا هي الأقل. كما نرى أن عدد العاملين والباحثين كان الأكبر في فنلندا وبلغ 7382 عاملًا لكل مليون شخص في عام 2007، تليها أيسلندا وسنغافورة، في حين كانت جنوب إفريقيا وماليزيا والهند أقل البلدان المختارة أهمية. أو العمليات أو الأساليب أو الأنظمة – وإدارة المشاريع المعنية، وتشمل طلاب الدكتوراه الذين يشاركون في عملية البحث والتطوير. بالنسبة لتصدير

التكنولوجيا المتقدمة (بالأسعار الحالية بالدولار الأمريكي) هذه منتجات عالية الكثافة من حيث التطوير والبحث، مثل الفضاء، وأجهزة الكمبيوتر، والمستحضرات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائية. كما يبدو أن الصين صدرت نحو 337 مليار دولار من الصادرات التكنولوجية في عام 2007، والولايات المتحدة 229 مليار دولار، وألمانيا 156 مليار دولار، واليابان حوالي 121 مليار دولار.

البلد	الاتفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي	العاملون في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة	صادرات التكنولوجيا المتقدمة مليون نسمة	البلد	الاتفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي	العاملون في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة	صادرات التكنولوجيا المتقدمة مليون نسمة
ألمانيا	2.54%	3532	155922	البرازيل	1.1%	657	9140
المملكة المتحدة	1.8%	4181	63066	الصين	1.4%	1071	337006
النرويج	1.6%	5247	4391	الهند	0.8%	137	4944
الولايات المتحدة	2.7%	4663	228655	تركيا	0.7%	680	1773
اليابان	3.4%	5573	121425	إيران	0.7%	706	375
ايسلندا	2.7%	7167	729	جمهورية كوريا	3.2%	4627	110633
ايطاليا	1.2%	1568	27982	جنوب افريقيا	1.9%	393	1859
فرنسا	2.04%	3496	80465	روسيا	1.1%	3305	4144
فنلندا	3.5%	7382	15565	سنغافورة	2.5%	6088	105550
كندا	1.9%	4260	29592	ماليزيا	0.6%	372	65107

المصدر www.worldbank.org:

بفضل المؤشرات الواردة في هذا الجدول، نلاحظ أن الدول التي يمكننا فيها حساب اقتصاد المعرفة هي النموذج الاقتصادي السائد. ومن بين الدول العشرين المدرجة في الجدول، حصلت اثنتا عشرة دولة على أعلى المؤشرات، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية

وسنغافورة. لذا كما هو الحال مع بقية العالم، يمكننا أن نفترض أن اقتصادهم بدأ يعتمد بشكل كبير على المعرفة، ومع ذلك، يجب ملاحظة القفزات التكنولوجية الهائلة التي حققتها الصين في العشرين عامًا الماضية لجعلها قادرة على المنافسة. في طليعة علم الاقتصاد والمعرفة (بن قيراط وآخرون، 2008، ص 15)

الدروس المستفادة من هذه التجربة:

إن التجربة الماليزية هي من أهم التجارب التي يمكن أن تكون عنصر استلهام للاستفادة منها لتميز خصوصيتها وسهولة تطبيقها وخاصة على دول النامية كنموذج اقتصادي مبتكرللابتعاد عن عرقة التخلف ومبدأ التبعية في سياسات الاقتصاد، فقد نجحت تلك التجربة في أن تحقق نهضة كبيرة في الصناعة وذلك باعتمادها على تنمية رأس المال البشري واستغلاله بكفاءة إلى جانب استخدام بقية الموارد المتاحة من ثروات ومواد طبيعية وعناصر تقنية أو تكنولوجيا حديثة، عن طريق وضعها في استراتيجية للتحول إلى اقتصاد المعرفة، إن ما دفع ماليزيا لذلك التحول الاقتصادي هو الحاجة إلى رفع مستوى الاقتصاد وزيادة الانتاج واعتبار المصدر المعرفي من أهم عوامل الاقتصاد الجديد، وقد تحولت من الاعتمادعلى (الموراد الطبيعية والبشرية والعمل) كمدخلات للإنتاج إلى اعتمادها على التراكمات المعرفية والتطوروميادئ الابتكار للمساهمة في نمو الاقتصاد وزيادة الإنتاج، وزادت المنافسة في البيئة التسويقية وكانت ماليزيا من أهم الدول التي دخلت تلك المنافسة أمام الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى لوفرة مواردها وكفاءة استخدامها باستخدام اقتصاد المعرفة، عملت الحكومة كذلك على وضع الخطط الاستراتيجية طويلة أو قصيرة الأجل وركزت على التقدم العلمي ودعم المعرفة والإبداع في الأنظمة الانتاجية وتكنولوجيا المعلومات ومجالات الاتصال.

الخاتمة:

بعد دراسة التجارب سابقة الذكر مثل التجربة الماليزية والفنلدنية يمكننا أن نرى أملاً كبيراً في تطبيق تجربة اقتصاد المعرفة بشكل أوسع انتشاراً في بلادنا العربية، لما لنا من موارد بشرية وكفاءات علمية من باحثين واقتصاديين وخريجين تميزوا بتفوقهم في المجال التكنولوجي والمعرفي، كل ذلك يمثل العنصر البشري أو رأس المال البشري وهو أهم عنصر للتحول إلى اقتصاد المعرفة، ذلك العنصر البشري هو ما يساهم في زيادة الإنتاج ووضع الاستراتيجيات الجديدة باستخدام أحدث التطبيقات لنقل المعلومات والتواصل لبناء جسوراً من المعرفة في ظل العولمة، ولكن يجب أن نتوقع التحديات ونعمل على تحديدها وأخذها في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات سواء طويلة الأجل أم قصيرة للعمل على إزالة تلك العوائق فلا تكن عنصراً تهديدياً تعرقل مسيرة التحول الاقتصادية نحو الاقتصاد المعرفي، من ضمن تلك التحديات هو تغيير الأساليب الدراسية وتفعيل دور التقنيات بشكل

أكبر، والسماح للكوادر الجديدة أن تأخذ دورها في الابتكار والإبداع والخروج عن التفكير التقليدي والتبعية الاقتصادية والفكرية لما لها من تأثير سلبي وقيود على عملية التحول الاقتصادي.

استخلصت الدراسة إلى بعض النتائج على النحو التالي:

1. إن اقتصاد المعرفة نموذج اقتصادي جديد تطور من اقتصاد المعلومات حيث المعرفة هي حجر الأساس وأهم عنصر في الإنتاج.
2. بدأت الدول المتقدمة في توجيه اقتصاداتها لمعرفة التبعية منذ أربعة عقود، بينما انتقلت الدول النامية الناشئة إليها قبل ربع قرن من خلال مواكبة الخطط الاستراتيجية الوطنية مع أهداف زمنية محددة.
3. قبل عشر سنوات بدأت الدول العربية بإعداد خطط جادة للتحول إلى اقتصاد المعرفة، مع انتشار استخدام المنتجات المعرفية.
4. وصلت نسبة الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة في بعض الدول العربية إلى مستوى أعلى من نسبة العاملين في بعض الدول النامية الناشئة.
5. بالرغم من أن بعض الدول العربية قد حققت مستويات تنمية بشرية أعلى من بعض الدول النامية الناشئة، إلا أن النشاط الاقتصادي في هذه الدول لا يمكن اعتباره معتمداً على المعرفة.
6. تمتلك الدول العربية موارد كافية للانتقال إلى اقتصاد المعرفة إذا تمكنت من إظهار بعض الموارد المستخدمة في المشاريع الشاهقة والسياحية والترفيهية والرياضية لهذا الغرض.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1. وضع خطط استراتيجية وطنية ووطنية ذات أهداف زمنية محددة للتحرك نحو اقتصاد قائم على المعرفة.
2. مواءمة الموارد الاقتصادية مع صناعة المعرفة بطريقة تضاهي حجم موارد الاستثمار في قطاع الإنشاءات وفي المجال السياحي أو الترفيهي أو مجالات الرياضة
3. يعد المساهمة في دعم مجالات الأبحاث العلمية والدراسات الجديدة سواء بشكل معنوي أو مادي، مع توجيه تلك الدراسات للتطرق إلى مجالات تكنولوجيا المعرفة والتقنيات الحديثة ، هو ما يمثل أكبر استفادة لخلق رأس المال البشري لتحقيق الزيادة الانتاجية والتنمية الاقتصادية.
4. الاستفادة من خبرات الدول النامية الناشئة في الميدان والعمل معها على المستويين المعرفي والفني.
5. استخدام السوق العربي الضخم لتسويق منتجات التصنيع وسوق الدول النامية حيث لا يزال انتشار المنتجات المعرفية ضعيفاً.

قائمة المصادر والمراجع:

أبو الشامات، محمد أنس (2012): اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 28، العدد الأول.

إسماعيل، نهلة حامد وآخرون (2020): اتجاهات اقتصاد المعرفة في بناء قدرات المرأة. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية 4 (13)، 41–68.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2011). تقرير التنمية البشرية 2011 ، الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع. الأمم المتحدة.

بن الشيخ، أسماء ؛ دريفل، سعدة (2018): متطلبات تطبيق اقتصاد المعرفة في ظل تجليات العولمة. مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية 3(10)، 126–134.

بن قيراط، عبد العزيز وآخرون. (2008): التنمية والمعرفة في دول الجنوب(ماليزيا–الهند–الجزائر) رسالة دكتوراة. جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية.

تقي الدين، رامي ؛ كربيس، عديلة (2013): الأثر الإنمائي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال تجارب دولية. كوريا الجنوبية، قطر، الجزائر.

توفيق, ع. (2018): متطلبات التحول إلى الاقتصاد على المعرفة. أيبس كوم، مجلد 19، عدد 2.

جدو، فؤاد (2020): الجامعة وإشكاليات بناء مجتمع المعرفة من خلال استثمار في الرأسمال البشري. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية 4(13)، 111–120.

حمدان، حسام عيسى (2009): المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاد المعرفة في تحقيق النهضة التنموية. دمشق: في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

حناش، إلياس (2018): واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة. الجزائر: جامعة المسلة، أطروحة دكتوراه غير منشورة.

خضر, ح. (2010). اقتصاد المعرفة. مجلة نادي التجارة، العدد 631.

الريس، أماني (2007): حول مفاهيم ومؤشرات اقتصاد المعرفة:عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة مصر.

سليمان، جمال داود (2018): اقتصاد المعرفة والتنمية، مجلة جامعة بغداد لعلوم الاقتصاد.

الشيخ، خالد ياسين (2016): الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. دمشق: المعهد العالي للتنمية الإدارية جامعة دمشق.

الصغير، عبد الناصر (2018): الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية في ليبيا. ليبيا: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.

عباس، عائشة (2019): أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا، الخلفيات، الأسس الآفاق. برلين–ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

عبد الجواد، جابر (2013): نبذة عن اقتصاد المعرفة، الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة.

عبد المنعم, هـ., & قعلول, س. (2019). الاقتصاد المعرفي: ورقة إطارية. صندوق النقد العربي، العدد 51.

علة، مراد (2014): الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية–دول مجلس التعاون لدول الخليجي العربية نموذجا. الجزائر: ورقة بحثية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور.

عليمات، محمد (2013): درجة تمثل معلمي المرحلة الأساسية في الأردن لمهارات الاقتصاد المعرفي وعلاقتها بممارستهم التدريسية من وجهة نظر مشرفيهم.

العنزي، على بن ضميان (2014): مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة. ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود.

لحمر, خ. (2015). تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثامن عشر ديسمبر. الجزائر: جامعة بومرداس.

محمد، دينا وآخرون (2020): الهجرة واقتصاد المعرفة في ضوء الهجرات العربية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية 4(13)، 121–144.

محمود، ولاء (2019): التخطيط الاستراتيجي للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. بنها: كلية التربية – جامعة بنها، كلية التربية جامعة الأزهر.

مسعي، سمير (2015). اقتصاد المعرفة في الجزائر Doctoral dissertation. الجزائر، ام البواقي.

المكي، زبيدي وآخرون (2019): اقتصاد المعرفة... الواقع ومتطلبات التحول - التجربة الماليزية أنموذجا ، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

Paul A. David, Dominique Foray. (2001). AN INTRODUCTION TO THE ECONOMY OF THE KNOWLEDGE SOCIETY. Special issue of the UNESCO, International Social Science Journal, n°171, on “The Knowledge Society,”. Retrieved from http://collections.unu.edu/eserv/UNU:1104/rm2001-041.pdf